الأمم المتحدة

A/C.3/64/SR.22

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
13 January 2010
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الأربعاء ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بنكي ..... (لاتفيا)

المحتويات

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-57030 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (A/64/159، A/64/160، A/64/170، A/64/171، A/64/175، A/64/181، A/64/186، A/64/187، A/64/188، A/64/209، A/64/211، A/64/211/Corr.1، A/64/213، A/64/213/Corr.1، A/64/214، A/64/216، A/64/219، A/64/226، A/64/255، A/64/256، A/64/265، A/64/272، A/64/273، A/64/279، A/64/289، A/64/290، A/64/293، A/64/304، A/64/320، A/64/333)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (A/64/224، A/64/318، A/64/319، A/64/328، A/64/334، A/64/357)

١ - **السيدة بيلاي** (المفوضة السامية لحقوق الإنسان): قدمت تقريرها السنوي (A/64/36)، وقالت إنه فيما يتعلق بالقضاء على التمييز العنصري، يجب أن تتحول إلى أفعال الالتزامات التي أعادت الدول الأعضاء تأكيدها في الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي التي اعتمدت بتوافق الآراء. ولضمان متابعة المؤتمر، أنشئت فرقة عمل خاصة أنيط بها إدراج مكافحة العنصرية في جميع أنشطة المفوضية وهيئات الأمم المتحدة. وتأمل المفوضة السامية أن توافق الجمعية العامة على الوثيقة الختامية، وأن تخصص الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج عملها.

٢ - وفيما يتعلق بالتمييز على أساس الجنس، فإنه على الرغم من التقدم المحرز، يتعين تعزيز مراعاة حقوق المرأة في أعمال المفوضية، وتنسيق أنشطة الكيان المركّب الجديد الذي يهتم بالمسائل المتصلة بالقضايا الجنسانية مع أنشطة آليات حقوق الإنسان. ولما كانت المفوضية قد أدرجت ضمن أولوياتها حماية الحقوق الأساسية، ولا سيما حقوق المرأة، في النزاعات المسلحة والحالات التي يسود فيها العنف وانعدام الأمن، فإنها مغتبطة باتخاذ مجلس الأمن القرارين ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩).

٣ - وتطرقت المفوضة السامية إلى حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فحثّت الدول الأعضاء على التصديق على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذكّرت بأنها تدعو إلى اعتماد استراتيجية تدور حول حقوق الإنسان، لمواجهة الأزمات الغذائية والاقتصادية والمالية، وكذلك تغيرات المناخ.

٤ - وفيما يتعلق بالحق في التنمية، فإن المفوضية عقدت شراكات مع المنظمات والمؤسسات الدولية المختصة، للعمل على أن تراعي هذا الحق في سياساتها واستراتيجياتها. وتحث المفوضية الدول أيضا على إدراج حقوق الإنسان في سياساتها الوطنية لمكافحة الفقر وفي تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ضوء الدور الذي يقوم به القطاع الخاص، ساهمت المفوضية، في إطار الاتفاق العالمي، في إيجاد أدوات تهدف إلى التعريف بحقوق الإنسان في الأعمال التجارية ووضعها في الاعتبار بشكل أفضل.

٥ - وبالإضافة إلى ذلك تحبذ المفوضية تطبيق إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية باتخاذ مبادرات في البلدان تتعلق، بوجه خاص بحق الشعوب الأصلية في التصرف في أراضي الأسلاف، وضرورة إشراكها في اتخاذ القرارات المتصلة باستغلال مواردها الطبيعية وتعزيز الحق في التعليم.

٦ - ولما كانت المفوضية ترى وجوب وضع احترام حقوق الإنسان في قلب سياسات الهجرة، فإنها تدافع أيضا عن مصالح الضحايا في قضايا الاتجار بالبشر.

٧ - وواصلت المفوضية تقديم الدعم الوظيفي إلى مجلس حقوق الإنسان، وبخاصة في سياق الاستعراض الدور الشامل الذي التزمت الدول المستعرضة في نهايته بالعمل، بشكل أفضل، على تأمين تطبيق المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان،وزيادة التعاون مع آليات حقوق الإنسان. وأشارت المفوضة السامية في هذا الصدد إلى أهمية تدعيم الروابط بين الاستعراض الدوري الشامل، والهيئات المنشأة بمعاهدات، والمكلفين بولاية في إطار الإجراءات الخاصة، الذين بلغ عددهم الآن ٣٩، حتى ينتهي الاستعراض إلى تدابير محددة. وترى أن استعراض أعمال مجلس حقوق الإنسان في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ سيساعد على تحسين أساليب عمل المجلس وتسوية المسائل المعلقة. وحثت الدول من ناحية أخرى على الاستفادة من أعمال الهيئات المنشأة بمعاهدات، ولا سيما من قدرتها على المنع. وقالت إن هناك ما يدعو إلى الاغتباط بنظام حماية حقوق الإنسان، ودعت الدول الأطراف وغيرها من الأطراف المؤثرة إلى التفكير في كيفية تدعيم الهيئات المنشأة بمعاهدات، وتحسين التنسيق بين أنشطتها واتساقها.

٨ - لما كانت المفوضية ترى أنه لا غنى عن وجودها ميدانيا، فقد أنشأت مؤخرا مكتبا إقليميا في أوروبا، وشكلت وحدة للاستجابة السريعة تبعث بها في حالات الأزمة. وبالإضافة إلى ذلك تساعد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عقد شراكات فيما بينها، وتسهّل اشتراكها في آليات الأمم المتحدة، ومنها الاستعراض الدوري الشامل.

٩ - وتواصل المفوضية العمل على تحسين الوصول إلى العدالة، والحرص على أن تكون التشريعات والإجراءات الوطنية متفقة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتقوم المفوضية هي وشركاؤها بتجهيز الأدوات، وتعمل على تعزيز القدرات في مجال العدالة الانتقالية. وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، ستخاطب المفوضة السامية قريبا لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، لتأكيد أهمية احترام حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب.

١٠ - وقد عقدت المفوضية، في إطار عملها الرامي إلى إدراج حقوق الإنسان في جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة، صلات وثيقة مع الهيئات المعنية بالتنمية. واستمرت المفوضية أيضا في التشديد على إدراج حقوق الإنسان في بعثات السلام والبعثات السياسية الخاصة.

١١ - وعدّدت المفوضة السامية الأولويات المواضيعية الست المحددة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وذكّرت بأن العمل الذي يخدم حقوق الإنسان لا يحظى بالثقة إلا إذا استند إلى الحقيقة والحياد والنزاهة، بحيث لا يكون هناك مجال للكيل بمكيالين.

١٢ - **السيدة ساباغ** (شيلي): أعربت عن اغتباطها بإعطاء المفوضة السامية الأولوية لحماية حقوق النساء والفتيات، وأشارت إلى كلمتها بشأن هذه المسألة في يوم المناقشة العامة الذي نظمته شيلي في جنيف يوم ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في موضوع المساواة أمام القانون، وقالت إنها تود الوقوف على رأي المفوضة السامية في إنشاء آلية خاصة تتولى النظر في مركز المرأة غير المتساوي أما القانون، من أجل تعزيز التدابير التي تتخذها الدول لتصحيح هذا الوضع.

١٣ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): أعربت عن اغتباطها بإعطاء المفوضة السامية الأولوية لمكافحة التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين، أو الذي يستهدف الجماعات المهمّشة، وكذلك لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولمكافحة عدم المساواة والفقر، وقالت إن

كولومبيا قدمت بنجاح إلى مجلس حقوق الإنسان مشروع قرار بشأن القضاء على التمييز ضد المرأة، وإن وفدها يوزع الآن في الجمعية العامة مشروع قرار يستهدف إعطاء دفعة جديدة لعمل الأمم المتحدة في الاهتمام بالأشخاص ذوي الأصول الأفريقية.

١٤ - وتتأهب كولومبيا طواعية لاستعراض المراقبين الدوليين، وتتلقى بامتنان التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، وفقا لسياستها في عدم التسامح إطلاقا. ولما كان التعاون مع المفوضية قد ساعد كولومبيا كثيرا في التقدم في مجال حقوق الإنسان، فإن المتكلمة طلبت إلى المفوضة السامية تحديد ما تعتزم إعطاءه الأولوية من مجالات وآليات التعاون مع الدول والمؤسسات المكلفة بحقوق الإنسان وكيانات المجتمع المدني.

١٥ - **السيد دهب** (السودان): قال إن التزام المفوضة السامية بالتمسك بالحقيقة والحياد والنزاهة أمر مشجع للغاية، وأشاد برغبتها في تعزيز الحق في التنمية، فالأهداف الإنمائية للألفية لا تتحقق بشكل كامل، وأعرب عن اغتباطه باعتماد البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإن كان يأسف لعدم الاحتجاج بهذه الحقوق في العدالة.

١٦ - إن السودان يود أن تولي المفوضية مزيدا من الاهتمام لمسألة تغير المناخ الذي يلحق ببلدان عديدة ويثير نزاعات. وأشار المتكلم إلى استمرار الازدواجية في آليات حقوق الإنسان الموجودة في البلدان النامية، وأعرب عن اغتباطه بإنشاء المفوضية مكتبا إقليميا لأوروبا، فهذا علاج لغياب صارخ في البلدان المتقدمة.

١٧ - وفيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، قال إن العدالة الجنائية الدولية يجب ألا تكون أداة سياسية في أيدي بعض البلدان، بل يجب على العكس من ذلك أن تخدم مبدأي العدل والمساواة بالمساهمة في إقرار السلام في العالم.

١٨ - **السيدة شو جينغ** (الصين): أعربت عن أملها أن تحظى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي كثيرا ما تُهمل لحساب الحقوق المدنية والسياسية، باهتمام أكثر من جانب المفوضية ومجلس حقوق الإنسان، فضلا عن الحق في التنمية والتنفيذ الملموس للأهداف الإنمائية للألفية، وقالت إنها تود أن تحدد المفوضة السامية أفكارها ومشاريعها في هذا المجال.

١٩ - وتأمل المتكلمة أيضا أن يزداد التنسيق بين المفوضية ومجلس حقوق الإنسان في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي، وطلبت إلى السيدة بيلاي أن توضح رأيها في هذا العمل. ولما كان المجلس سيستعرض وضعه اعتبارا من عام ٢٠١٠، فإن الصين ترى أن بإمكانه النظر في تعزيز مراقبته لأعمال المفوضية التي يجب أن تسترشد بالمبادئ الأساسية للحياد والموضوعية والنزاهة، في مراعاة تامة للولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة، والنظر أيضا في تعزيز التعاون الدولي والحوار بشأن حقوق الإنسان، مع تجنب الصدام تماما.

٢٠ - وإذا كانت الجهود قد بذلت لزيادة التنوع في تشكيل الملاك الوظيفي في المفوضية، فإن الاختلال ما زال قائما في التمثيل الجغرافي. وتأمل الصين أن تتخذ المفوضية الإجراءات المحددة الموصى بها في التقرير الأخير لوحدة التفتيش المشتركة (A/64/94)، وأن تبلغ مجلس حقوق الإنسان بذلك في الوقت المناسب.

٢١ - **السيدة مارتنسون** (السويد): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي، فهنأت المفوضة السامية على حيويتها واستقلاليتها. وفيما يتعلق بمشاريع التنسيق بين أساليب عمل هيئات رصد المعاهدات، سألت عن كيفية تحسين المفوضية

لإجراءات المتابعة. وقالت إنها تود أن تعرف المراحل القادمة لتعميم مراعاة حقوق الإنسان في سياسات وأنشطة منظومة الأمم المتحدة، وأن تعرف كيف يمكن للدول الأعضاء المساعدة في ذلك.

٢٢ - وأعربت عن اغتباطها بتعزيز قدرات المفوضية في مجال الاستجابة السريعة، وأشادت بإيفاد مستشار إلى هندوراس، وإذ تشير إلى ما أعلنته المفوضة السامية من أنها قد لا تتمكن من تقديم نتائج بعثة تقصي الحقائق، فإنها تدعوها إلى إعلان تقييمها لأثر هذا الإيفاد على قدرة الأمم المتحدة على متابعة حالة تقلق عددا لا بأس به من الدول الأعضاء، وإلى التصرف بفعالية في هذا الشأن.

٢٣ - وعن مكافحة الإفلات من العقاب، سألت ممثلة السويد كيف يمكن للدول مساعدة الأمم المتحدة في حمل أطراف النزاعات على تحمل مسؤولية أفعالهم في حالة الانتهاكات المدعاة.

٢٤ - وذكّرت المتكلمة بمواقف الاتحاد الأوروبي من مسائل التعذيب، وحرية التعبير والضمير، وعقوبة الإعدام، وسألت هل هناك أعمال متوقع القيام بها في هذه المجالات في هذا العام أم لا. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يتمكن من تكثيف الحوار مع المفوضية في طائفة واسعة من المسائل، بفضل المكتب الإقليمي الجديد الذي أنشئ في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر.

٢٥ - **السيد ويناويسر** (لختنشتاين): قال إن تطبيق المعايير الجديدة التي يتواصل تحديدها في مجال حقوق الإنسان غير كاف بالمرة، ولذلك سأل المفوضة السامية ما الذي يمكنها عمله في هذا الأمر. وقال المتكلم إن الاستعراض الدوري الشامل قد يكون مفيدا، وإن كان يرى أن الحكم على فعاليته سابق لأوانه، إذ يجب الانتهاء أولا من سلسلة كاملة على الأقل من الاستعراضات. وفيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، التي تتحقق أساسا بتدعيم النظم القضائية الوطنية، سأل عن الدور الذي يمكن للمفوضية أن تؤديه في هذا الصدد.

٢٦ - **السيدة رشيد** (فلسطين): ذكّرت بالتقارير والقرارات العديدة للأمم المتحدة بشأن انتهاكات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وكذلك بالنداءات التي أطلقتها المفوضة السامية وغيرها من كبار المسؤولين، التي لم ينفذ منها شيء، وسألت عما يجب أن يفعله المجتمع الدولي حتى لا يكون ذلك هو مصير تقرير غولدستون عن العواقب المأسوية للعدوان العسكري الغاشم على قطاع غزة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وحتى يوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب السائدة في إسرائيل.

٢٧ - **السيد لوليشكي** (المغرب): قال إنه يرى أن تقييم مجلس حقوق الإنسان، المقرر إجراؤه في موعد أقصاه آذار/مارس ٢٠١١ بموجب القرار ٢٥١/٦٠، يجب أن يتم بطريقة تكاملية بين جنيف ونيويورك، وإنه يود الوقوف على رأي المفوضة السامية في هذه الفكرة. وشدد على نجاح الاستعراض الدوري الشامل، الذي سيخضع له نصف الدول الأعضاء قبل نهاية عام ٢٠٠٩، مشيرا إلى أن ضمان تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات رصد المعاهدات هو وحده الذي يأتي بقيمة مضافة لا تنكر.

٢٨ - إن الوفد المغربي يشجع المفوضية على مواصلة تعميق التفكير المشترك في محتوى ونطاق حرية التعبير، على النحو الوارد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويدعم رغبة المفوضة السامية في العمل على خدمة الحق في التنمية، الذي تزايدت أهميته مع قدوم الأزمة الاقتصادية العالمية.

٢٩ - **السيدة تايلور** (نيوزيلندا): قالت إنها تؤيد استقلالية ونزاهة المفوضة السامية وتشكر لها عملها على إدراج حقوق

الإنسان في جميع مستويات عمل الأمم المتحدة، وسألتها عن التدابير المحددة التي يمكن أن تساعد في تعزيز وصولها إلى كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن.

٣٠ - وفيما يتعلق بأثر تغير المناخ على حقوق الإنسان، تود نيوزيلندا معرفة كيف يمكن للمفوضية، التي نشرت مؤخرا دراسة عن هذه المسألة، مواصلة إثراء المناقشة، وخصوصا فيما يتصل بالمشاكل التي تصطدم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣١ - **السيدة الجندي** (مصر): أعربت عن اغتباطها بجعل المفوضة السامية الصدارة للحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي طال إهمالها، وسألت عن البرامج التي تعدها المفوضية في هذا الشأن.

٣٢ - وتطرقت المتكلمة إلى الأسئلة التي طرحتها فلسطين، فطلبت إلى المفوضة السامية إبداء رأيها في بعثات تقصي الحقائق الموفدة إلى غزة وغيرها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك في الدعم الذي قدمته إلى تقرير غولدستون.

٣٣ - وتود مصر أيضا أن تعرف أكثر عن العمل الهام الذي تقوم به المفوضية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، وكذلك عن الطريقة التي تتصور بها المفوضة السامية التنسيق مع سائر آليات منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مثل الكيان المركب المقبل الذي يهتم بالمسائل المرتبطة بالقضايا الجنسانية ومختلف المقررين والممثلين الخاصين.

٣٤ - **السيد رستم** (ماليزيا): ذكّر بأنه عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ حلقة خبراء دراسية في موضوع حرية التعبير والدعوة إلى الكراهية الدينية التي تعدّ تحريضا على التمييز والعداء والعنف، وطلب إلى المفوضة السامية تحديد تدابير المتابعة التي اتخذت منذ هذا الحدث، ووصْف طريقة مشاركة المفوضية في المشاريع المختلفة للحوار الدائر الآن بين الأديان والثقافات.

٣٥ - وفيما يتعلق بتراهة المكلفين بولاية في إطار الإجراءات الخاصة، قال المتكلم إنه يود معرفة كيف تتوخى المفوضة السامية مساعدتهم في الانضمام إلى مدونة قواعد السلوك التي حددها مجلس حقوق الإنسان، ليبرهنوا على ضبط النفس والاعتدال والفطنة، حتى لا يؤذوا استقلالية ولايتهم.

٣٦ - **السيد محمد** (ملديف): ذكّر بقراري مجلس حقوق الإنسان ٧/٢٣ و ١٠/٤، معربا عن اغتباطه بتسليم الدول بأن تغير المناخ يعوق إعمال العديد من حقوق الإنسان، وإن كان يأسف لعدم توصلها إلى البت في آثار تغير المناخ وهل تعتبر انتهاكا لحقوق الإنسان أم لا، وما الالتزامات المفروضة عليها في هذا الشأن. وقال إن ملديف، إذ تتقدم بهذين القرارين إلى المجلس، تود أن تؤكد أن الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ملزمة أخلاقيا وقانونيا بإبرام اتفاق طموح في مؤتمر قمة كوبنهاغن لحماية هذه الحقوق. إن ملديف مغتبطة بالتدابير الجريئة التي اتخذها المجلس حتى اليوم، وستنظر بإمعان في نتائج مؤتمر القمة وأنشطة الهيئات المنشأة بمعاهدات والمكلفين بولاية في إطار الإجراءات الخاصة قبل أن تبت في التدابير التي ستتخذها، ولا سيما للحصول على رد على السؤالين الواردين أعلاه.

٣٧ - **السيد ده ليون أويرتا** (المكسيك): قال إنه مغتبط بالأولوية العالية التي تعطيها المفوضة السامية لحقوق المهاجرين، وذكّر بأنها كانت قد حددت هدفا لها هو زيادة وجود المفوضية ميدانيا، وتعزيز قدرتها على تقديم المساعدة التقنية إلى الدول، وأشار إلى أن المكسيك تستفيد في هذا الصدد، منذ عام ٢٠٠١، من وجود مكتب المفوضية، وسألها عن النتائج التي أحرزت حتى اليوم وعن مشاريعها في هذا المجال.

٣٨ - **السيدة سيكاد** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشادت بالعمل الذي تؤديه المفوضية ميدانيا، ووافقت على الأولويات التي حددتها المفوضة السامية، وسألتها عن نواحي الضعف التي تراها في الآلية الدولية لحقوق الإنسان، وعن كيفية تعزيزها لهذه الآلية، وعما يمكن أن تفعله الدول الأعضاء والمجتمع المدني لمساعدتها في ذلك والحفاظ على استقلالية هذه الآلية.

٣٩ - **السيدة هندري** (المملكة المتحدة): شددت على استقلالية المفوضة السامية، باعتبار ذلك شرطا للثقة فيها، واتفقت معها على أن المجتمع المدني من مفاتيح التغيير ميدانيا. إن المملكة المتحدة، إذ تأمل أن ترى إشارات محددة تفيد أن الدول الأعضاء تطبق التوصيات المقدمة إليها، ستقدم تقريرا مستكملا عن هذه المسألة في آذار/مارس ٢٠١٠. وترى المملكة المتحدة أن الاستعراض الدوري الشامل، المكمل لأجهزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ''حافز فعال''، وتشيد بالدور الذي تؤديه المفوضية فيما يتعلق بالاستجابة السريعة. وأعربت المتكلمة عن اغتباطها بالشراكات المقامة في بلدان عديدة، وسألت عن أهم دروس ونتائج الشراكة في نيبال. وقالت إنها تود أيضا الحصول على معلومات عن الأنشطة المضطلع بها لإدراج مراعاة حقوق الإنسان في جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة.

٤٠ - **السيدة الحلبي** (الجمهورية العربية السورية): أعربت عن أسفها لإغفال المفوضة السامية الإشارة إلى انتهاكات إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، على الرغم من اعتماد مجلس حقوق الإنسان لتقرير غولدستون. إن الوفد السوري، إذ يغتبط بالأولويات التي حددتها المفوضة السامية، يسألها عن التدابير المحددة التي تزمع اتخاذها لتعزيز حماية حقوق الإنسان في حالة النزاع المسلح، وبخاصة حقوق الرازحين تحت الاحتلال الأجنبي، استنادا إلى رغبتها في أداء عملها بكل الحياد والإنصاف.

٤١ - **السيد تارار** (باكستان): أشار إلى ما ورد في تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/64/94) من أن تمثيل البلدان النامية في المفوضية ما زال ناقصا. وقال إنه يدرك الجهود التي بذلتها المفوضة السامية لتصحيح هذا الاختلال ويعلم الضرورات المفروضة عليها، ويسألها عن التدابير التي تزمع اتخاذها في العام الثاني من ولايتها. ويود أن يعرف أيضا كيف يمكنها توفير الدعم للمكلفين بولاية في إطار الإجراءات الخاصة، مع العمل في الوقت نفسه على مراعاة مدونة قواعد السلوك المعتمدة على الصعيد الحكومي الدولي. وأخيرا، وفيما يتعلق بالأولوية الثانية المحددة، سأل المفوضة السامية عما تنوي عمله لمكافحة التمييز القائم على الدين.

٤٢ - **السيد ممدوحي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه يغتبط بعدم قبول المفوضة السامية أن تكيل آليات حقوق الإنسان بمكيالين، وطلب من المفوضة السامية توضيح ما تفعله لتعزيز الممارسات الجيدة في مجال التعاون التقني من أجل تعزيز قدرات الدول فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٤٣ - **السيدة بيريس ألفاريس** (كوبا): قالت إنه يتعين، في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية التي تضرب البلدان النامية أساسا، أن تحظى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما الحق في التنمية، بنفس أهمية الحقوق المدنية والسياسية. إن كوبا تترقب باهتمام ما ستفعله المفوضية من أجل ضمان متابعة مؤتمر ديربان. ويطلب الوفد الكوبي إلى المفوضة السامية سرعة معالجة الاختلال الجغرافي في الملاك الوظيفي للمفوضية، ويشيد بنجاح الاستعراض الدوري الشامل القائم على التعاون والحوار والاحترام المتبادل. وحرصا من هذا الوفد على تجنب أي تسييس لعمل المكلفين بولاية في إطار الإجراءات الخاصة، فإنه يشدد على ضرورة احترام مدونة قواعد السلوك. وأخيرا يطلب الوفد أن تحصل

المفوضية على الوسائل اللازمة لضمان إعداد وترجمة جميع الوثائق المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل بسرعة أكبر.

٤٤ - **السيد بابادودو** (بنن): قال إنه مغتبط باهتمام المفوضة السامية بالأنشطة الميدانية، وشدد على الطابع المتماسك لحقوق الإنسان، وعلى ضرورة تولّي المجتمعات المحلية العمل في مجال تعزيز حقوق الإنسان بقدر توليها العمل في مجال التنمية. ويسأل وفد بنن كيف تعتزم المفوضة السامية تلقي الانضمام الشعبي المطلوب ميدانيا. وذكّر بأن بنن كانت وراء قرار الجمعية العامة ١٧٣/٦٣، وقال إنها تود معرفة الإجراءات التي اتخذتها المفوضة السامية والتي تزمع اتخاذها لمتابعة هذا القرار، إذ إن وفد بنن يعد مشروع قرار جديدا في هذا الموضوع.

٤٥ - **السيدة هورسينغتون** (أستراليا): أعربت عن اغتباطها بالعمل الذي يؤديه خبراء المفوضية بشأن نظم العدالة لدى الشعوب الأصلية. وقالت إن الوفد الأسترالي يدعم بقوة استقلالية المفوضة السامية والمكلفين بولاية في إطار الإجراءات الخاصة، ويود أن يعرف كيف يمكن الحفاظ على هذه الاستقلالية. وتتطلع أستراليا إلى تعزيز التعاون مع المفوضية.

٤٦ - **السيد غلانغوفان** (الهند): سأل عن التقدم المحرز في إعادة التوازن الجغرافي إلى المفوضية. وقال إن الهند تود أن تعرف هل يمكن الحصول على معلومات عن الدراسة المتعمقة للقضايا الجنسانية التي طلبت المفوضة السامية إجراءها، وهل ستُعرف نتائجها قبل بدء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح أجهزة الأمم المتحدة المكلفة بالقضايا الجنسانية.

٤٧ - **السيدة بيلاي** (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): شكرت الوفود على مساهمتها، وشكرت بوجه خاص كولومبيا والمكسيك على تعليقاتهما القيّمة بشأن دور المكاتب القطرية. إن مجلس حقوق الإنسان، وهو العنصر الأساسي في الإصلاح العام لمنظومة الأمم المتحدة، تميّز في فترة قصيرة عن لجنة حقوق الإنسان، ولا سيما بعقد دورات استثنائية وتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، وهي تحثه على الاهتمام بحالات الأزمات المزمنة، وعلى اختتام بعض دوراته ببيانات هي بطبيعتها تصدر بتوافق الآراء أكثر من القرارات. وبعد أن شكرت الوفود على دعم أولوياتها الست، ولا سيما حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، قالت إن وجود المفوضية في ٥٥ بلدا لا يساعدها فقط على تحويل النظرية إلى عمل، بل أيضا على مراعاة رأي المعنيين مباشرة بشكل أفضل. وذكّرت بأنها تهتدي بالولاية التي ناطتها بها الجمعية العامة، مشدّدة على أهمية التعاون مع مجلس حقوق الإنسان والاهتمام بالشفافية والانفتاح في جميع أنشطتها، يقينا منها أن الحوار يسهم في تعزيز استقلالية المفوضية. وحثت نيويورك على المشاركة بنشاط في استعراض مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٠، وشددت على ضرورة التوصل إلى توافق للآراء في المجلس والجمعية معا.

٤٨ - وقالت المفوضة السامية إنها تدرك ضرورة تحسين التمثيل الجغرافي في المفوضية تحقيقا لمصداقيتها، ولذلك فإنها لا تألو جهدا لتحقيق التوازن بين مختلف النظم القضائية ومختلف المناطق والعناصر والأعراق. إن التدابير المتخذة ساعدت على تعيين المزيد من الموظفين الآتين من دول ناقصة التمثيل، وتحقيق زيادة ملموسة في نسبة الآتين من دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا الشرقية، وهذا التقدم أشادت به وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها (A/64/94). وردا على باكستان، قالت المفوضة السامية إن المفوضية تجتهد في تعيين المرشحين القادمين من أكثر المناطق تنوعا، وخصوصا بتعميم الإعلانات على المؤسسات المختصة في العالم أجمع، بالتعاون

الوثيق مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والمكاتب الخارجية والبعثات الدائمة في جنيف. وقد عقدت في عام ٢٠٠٨ امتحانات تنافسية في الدول الناقصة التمثيل، وعُيّن الناجحون. والمفوضة السامية ترى لزاما عليها الإشادة بإخلاص الموظفين الحاليين، وكذلك مراعاة قواعد من قبيل قاعدة الـ ١٥ يوما التي تعطي الأولوية للمرشحين الداخليين، وهي قواعد قد تحتاج إلى إعادة نظر.

٤٩ - وفيما يتعلق باحتمال أن تتجاوز بعض الإجراءات الخاصة إطار ولاية المكلفين، فإن المكلفين بهذه الولاية ولجنة التنسيق التابعة لهم ينظرون بمنتهى الجدية إلى مدونة قواعد السلوك، ولذلك يواصلون الحوار الجاد مع الدول الأعضاء والمجلس، وقد اعتمدوا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إجراء استشاريا داخليا. وقد نظمت المفوضية ثلاث جلسات إحاطة للمكلفين الجدد، وستضع في اعتبارها الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء.

٥٠ - وقالت المفوضة السامية إنها توافق على أن الوقت لم يحن بعد لتقييم الاستعراض الدوري الشامل، وإن كانت ترى أن مشاركة الدول الأعضاء وتوصياتها تجعل من هذا الاستعراض أداة قيّمة، وتبرهن على أن المجتمع الدولي يوليه اهتماما كبيرا. إن تطبيق التوصيات المنبثقة عن الاستعراض يقع على عاتق الدول، وطلبت المفوضة السامية بوضوح أن تحصل هذه الدول على المساعدة التقنية اللازمة. وجرت توعية الأفرقة القطرية والكيانات التابعة للأمم المتحدة بأهمية هذه التوصيات، وتحرص المفوضة السامية على التنسيق بين توصيات الهيئات المختلفة، وتتطلع إلى مشاركة متزايدة للمجتمع المدني. إن التوصيات التي توضع في أعقاب الاستعراض الدوري الشامل تراعي توصيات الهيئات المنشأة بمعاهدات. إن المجلس وهذه الهيئات يعملان بشكل متكامل، ومن هنا فإن الاستعراض الدوري الشامل يحبّذ تطبيق الصكوك الدولية. إن المفوضة السامية، إذ تتحدث باسم الهيئات المنشأة بمعاهدات، تحث الدول الأعضاء على تزويد هذه الهيئات بالدعم الإضافي الذي تحتاج إليه لأداء عملها بشكل جيد.

٥١ - وردا على سؤال بنن بشأن تطبيق قرار الجمعية العامة ١٧١/٦٢ المتعلق بالسنة الدولية للتعلم في مجال حقوق الإنسان، قالت إن ذلك يدخل في إطار البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وأشارت في هذا الصدد إلى دعم التدريب المتاح على موقع المفوضية على الإنترنت، وإلى دعم القدرات الوطنية والمحلية لتوفير التثقيف في مجال حقوق الإنسان، في إطار مشروع مساعدة تآزر المجتمعات المحلية الذي يقدم مساعدة مالية إلى المبادرات المحلية. وقالت إن ٦٦٩ منظمة غير حكومية في ٧٩ بلدا اشتركت في هذا المشروع حتى الآن، وإن المفوضية تقوم بوجه خاص بوضع قواعد بيانات تتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وأضافت أنها وقعت للتو اتفاقا مع المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، وأنه سيكون هناك حلقات عمل تدريبية للعاملين في الميدان.

٥٢ - وفيما يتعلق بأسئلة السودان والصين ومصر وكوبا بشأن الحق في التنمية، قالت إن أنشطة المفوضية في هذا المجال تتمثل إلى حد كبير في دعم أعمال فرقة العمل الرفيعة المستوى التي تسعى إلى إعمال هذا الحق، وفقا لخطة العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان. وقالت السيدة بيلاي إنها تعتزم التعاون مع الهيئات المنوط بها تنفيذ الشراكة العالمية، من أجل إدراج الحق في التنمية في سياساتها وبرامجها. وستسعى المفوضية بوجه خاص إلى توعية الجمهور بالمسائل المرتبطة بالحق في التنمية وبالمشاكل العالمية ذات الأثر، مثل الأزمات، وتغير المناخ، والتجارة، والاستثمار، وتمويل التنمية.

٥٣ - وردّت السيدة بيلاي على سؤال ممثلة الصين فقالت إن المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان هي أساس الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، وإن المسعى القائم على حقوق الإنسان يسهم في رفع درجة المسؤولية. وهذا المسعى، وكذلك مبادئ المشاركة وعدم التمييز والمساواة، تتيح سبل العمل لأضعف الناس بصفتهم أصحاب حقوق. وتتمثل الصعوبة الرئيسية في حشد الإرادة السياسية والموارد اللازمة لإعمال حقوق الإنسان والأهداف الإنمائية للألفية بطريقة متسقة. وقالت إنها على اتصال بمديري مختلف الهيئات، لأنها ترى أن الأهداف ليست واضحة بما فيه الكفاية فيما يتصل بالدفاع عن حقوق الإنسان، وإنها تسعى إلى علاج ذلك نظريا وعمليا.

٥٤ - وفيما يتعلق بالهجرة التي هي من أولوياتها المواضيعية، قالت إنها ترى أن الوقت لم يحن بعد، كما طلبت المكسيك، للحديث عن نتائج خطة حماية المهاجرين، وإن كانت تعلن أن المفوضية تعتزم المزج بين حقوق الإنسان وتمكين المهاجرين لخدمة التنمية، استعدادا للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية. وأشارت إلى إجراء مناقشة مواضيعية في مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بشأن احتجاز المهاجرين اشتركت هي فيها، وواصلت مطالبتها للدول الأعضاء بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي تعتبرها الأساس الذي يساعد على تخطيط برنامج العمل. وقالت إنها تشترك أيضا في الفريق العالمي المعني بالهجرة، الذي يطالب بنهج يقوم على حقوق الإنسان للمهاجرين.

٥٥ - وتطرقت إلى حقوق المرأة فأشارت، في ردها على الأسئلة المطروحة، ولا سيما من شيلي وكولومبيا، إلى القرار ٣١١/٦٣ الذي ينشئ آلية جديدة تهتم بالمساواة بين الرجل والمرأة، وهو ما تؤيده بشدة. وذكّرت السيدة بيلاي بأن مجلس حقوق الإنسان كان قد طلب إليها وضع دراسة مواضيعية عن مساواة المرأة أمام القانون واستعراض آثار التشريعات التمييزية ضد المرأة، وقالت إنها راضية لوجود هذه المسألة في جدول أعمال المجلس.

٥٦ - وفيما يتعلق بالكيان المركب الذي يهتم بالمسائل المتعلقة بالقضايا الجنسانية، قالت إنه سيكون هناك ممثل خاص جديد للأمين العام معني بمسألة العنف الجنسي ضد المرأة في فترة النزاع المسلح. وقالت إنها تأمل أن تعمل جميع الأطراف المؤثرة على تمكين هذا الكيان الجديد من تحديد توجه شامل فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وقالت إنها ستحرص على أن تتعاون المفوضية بشكل وثيق مع الكيان لحماية نساء العالم وفتياته من انتهاكات حقوقهن. وتود في النهاية أن يكون لها رأي في تعيين المرشحين لهذا المنصب.

٥٧ - وفي ردها على سؤال السويد بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان، ذكّرت بأن المفوضية قامت بدور أساسي في عقد شراكات أمتن مع هيئات الأمم المتحدة، من أجل تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان، وقالت إن ذلك ساعد على دعم حوالي ستين فريقا قطريا، وإيفاد ١٠ مستشارين لحقوق الإنسان، وتوفير نماذج تعليمية لجميع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة من أجل وضع برامج مشتركة. والمفوضية على صلة وثيقة مع سائر هيئات الأمم المتحدة للاتفاق على آلية للتنسيق لتنفيذ القرار ٢.

٥٨ - وردّا على سؤال ماليزيا بشأن متابعة حلقة الخبراء الدراسية في موضوع حرية التعبير والدعوة إلى الكراهية الدينية، قالت السيدة بيلاي إن حرية التعبير التي تتسم بأهمية كبيرة تصطدم بقيود في القانون الدولي الإنساني، ولذلك يتعين تقديم توضيحات على صعيد التعاريف والتطبيق العملي. ولمتابعة حلقة الخبراء الدراسية، اقترحت المفوضة السامية عقد سلسلة حلقات عمل للخبراء لزيادة فهم النماذج التشريعية والممارسات القضائية والسياسات الوطنية

في شتى مناطق العالم، فيما يتعلق بالحضّ على الكراهية، وهذا الاقتراح موجود في الوثيقة الصادرة عن مؤتمر ديربان الاستعراضي. ولفتت الانتباه إلى قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن حرية الرأي والتعبير (A/HRC/12/L.14/Rev.1)، وقالت إنها ستواصل تشجيع الحوار بين الأديان.

٥٩ - وعن أثر تغير المناخ باعتباره انتهاكا لحقوق الإنسان الذي أشارت إليه ملديف، والمساعدة التي يمكن للمفوضية تقديمها في هذا المجال والتي اقترحتها نيوزيلندا، قالت السيدة بيلاي إن تغير المناخ يعوق الإعمال الفعلي لحقوق الإنسان، وإن أثره السلبي محسوس في الدول والاقتصادات، وبخاصة السكان، وهو ما سلّم به مجلس حقوق الإنسان وشتى آليات حقوق الإنسان. وحثت الدول على النظر، على صعيد حقوق الإنسان، في عواقب تغير المناخ، وذكّرتها بأنها ملزمة بالوفاء بالتزاماتها في جميع المجالات بمكافحة تغير المناخ بعدة سبل، ومنها تنفيذ خطط للتخفيف والتكيف. وقالت إنها ترى أن الأبعاد الإنسانية لتغير المناخ وما ينجم عنه من عواقب على الأشخاص، ولا سيما الأضعف، هي التي تحث على العمل. وقالت إنها تشترك في مكافحة تغير المناخ مع هيئات حقوق الإنسان، وتترقب تطورا إيجابيا بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي سيعقد في كوبنهاغن.

٦٠ - وفيما يتعلق بسؤال الاتحاد الأوروبي عن عقوبة الإعدام، ذكّرت بأن المفوضية هي التي أعدت تقرير الأمين العام A/64/293، الذي يتضمن وقائع جديدة عن اللجوء إلى عقوبة الإعدام حتى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وتقوم المفوضية أيضا بوضع التقارير السنوية للأمين العام المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان في الموضوع ذاته. وستحل في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الذكرى السنوية العشرون لاعتماد البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام. وطلبت إلى الدول الأعضاء التي لا تزال تطبق هذه العقوبة تحديد وقف اختياري لتطبيقها والنظر في إلغائها، وكذلك التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني.

٦١ - وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أشادت السيدة بيلاي بالأولوية التي تعطيها الصين ومصر وكوبا لهذه المسائل، وقالت إنها تذهب إلى هذا الرأي. وترى أن تعزيز هذه الحقوق وحمايتها يرتبطان بأولويات أساسية أخرى، ولا سيما عدم التمييز، والنزاع المسلح، والعنف، وانعدام الأمن، والإفلات من العقاب. وقد نشرت المفوضية تقارير وكتيبات لتعزيز إعمال هذه الحقوق، كما أصدرت بطاقتين عن الحق في السكن والحق في الغذاء. وقامت المفوضية، من خلال المكاتب الميدانية، بتعزيز واسع لقدرات الشركاء الوطنيين على رصد انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن اعتماد البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاستعراض الدوري الشامل أداتان تتيحان للمفوضية وللحكومات مراعاة هذه المسألة بشكل أفضل والوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد.

٦٢ - وأشار السودان إلى عدم الاحتجاج بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي مسالة تحظى باهتمام بالغ من السيدة بيلاي التي كانت قاضية، وذكّرت بأن المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا جعلت هذه المسألة غير قابلة للاحتجاج بها. إن المفوضية تعزز الحماية القانونية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتهتم بتشجيع الاحتجاج بهذه الحقوق على الصعيد الوطني، وكذلك اعتماد البروتوكول الاختياري للعهد والتصديق عليه. وتعتزم المفوضية عقد دورات تدريبية وحلقات دراسية بالاشتراك مع القضاة وممثلي منظمات المجتمع المدني وغيرهم من الأطراف الفاعلة، فضلا عن التوعية بالتصديق على البروتوكول الاختياري والأخذ بالطعن.

٦٣ - وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحته مصر عن الاتجار بالبشر، قالت إن المفوضية اعتمدت منظورا لحقوق الإنسان يهتم بالضحايا، وينظر أولا في انتهاك حقوقهم، فضلا عن العوامل التي تزيد من تعرض الأشخاص للاتجار. وفي مطلع عام ٢٠١٠ ستنشر المفوضية تعليقا على المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان والاتجار بالبشر يتضمن تحليلا قانونيا وسياسيا شاملا للمبادئ والتوجيهات، وستواصل تعزيز الشراكات مع سائر هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية، وبخاصة في إطار مبادرة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر.

٦٤ - وسئلت السيدة بيلاي عن العمل الميداني للمفوضية، فنبّهت إلى أن المعايير والمبادئ الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان هي العماد الرئيسي لهذا العمل وأداته. وقد اشتركت المفوضية في أنشطة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتجتهد في أن تعرف وتفهم بشكل أفضل الالتزامات التي تتحملها البلدان بموجب المعاهدات، وضرورة تنفيذ التوصيات، وجعْل الهيئات المنشأة بمعاهدات والاستعراض الدوري الشامل وآليات الإجراءات الخاصة واحدة من ركائز عمل الدول والأمم المتحدة وسائر الشركاء. وبمساعدة الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والشركاء الوطنيين الرئيسيين، مثل معاهد الدفاع عن حقوق الإنسان، ينبغي للمفوضية أن يكون لها وجود مستمر في الميدان لتتيح للبلدان تنفيذ التوصيات التي تضعها آليات حقوق الإنسان. إن قيام الممثلين الميدانيين بالرصد المباشر لحقوق الإنسان واحتفاظهم بصلات مستمرة مع نظرائهم على صعيد البلدان يثريان المعارف، ويسمحان بفهم أفضل للمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، ورصد المشاكل الناشئة وتوقعها، والعمل بالتشاور والشراكة مع الأطراف الفاعلة الوطنية على وضع برامج للتعاون التقني تكون أكثر تكيفا وأدْوم.

٦٥ - أما عن السؤال الذي طرحته المملكة المتحدة بشأن إنجازات المفوضية في نيبال، فقد قالت السيدة بيلاي إنها فخورة بهذه الإنجازات وإنها بحاجة إلى الوقت لكي تعددها كلها. فمثلا قامت حكومة نيبال، بفضل الدراسات الاستقصائية ودور المفوضية في التوعية، بإنشاء لجنة قضائية خاصة للتحقيق في الأحداث الجسيمة، وتعتزم إنشاء لجنة تتولى معالجة حالات الاختفاء القسري التي يجب أن تعتبر فعلا جرميا. وقد أدى عمل المفوضية إلى منع اعتماد مشروع قانون سيئ الصياغة بشأن تشكيل لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة، وساعد على تعزيز قدرات هيئات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، وشجع على عقد حلقات عمل تدريبية لوسائل الإعلام وقوات الأمن. وتساعد مراقبة المفوضية للمظاهرات على الحد من استعمال العنف. وأخيرا قامت المفوضية بدور أساسي في إطار المجموعة المعنية بالحماية، بتطبيقها نهجا يتمحور حول حقوق الإنسان في حالات الطوارئ.

٦٦ - وردت السيدة بيلاي على سؤال الاتحاد الأوروبي بشأن التحقيقات ذات المصداقية في الانتهاكات المدعاة لحقوق الإنسان، فقالت إنها ترى أن هناك حاجة إلى آلية خبراء مستقلة يمكنها إجراء التحقيقات بحرية ودون تدخل. ويجب أن تكون أي آلية مستقلة للتحقيق تعكف على الانتهاكات المدعاة لحقوق الإنسان قادرة على رصد وتقييم وفاء الحكومة بالتزاماتها في مجال المساءلة، وأن تعد ملفا بالمعلومات المتاحة عن الانتهاكات، وتضع توصيات لمكافحة هذه الانتهاكات في إطار احترام المعايير الدولية. وأخيرا يمكن للضحايا أن يعبّروا بشكل أيسر عن شواغلهم إذا كانت آلية التحقيق غير تابعة للحكومة ولا لأطراف النزاع. وردت السيدة بيلاي على سؤال لختنشتاين، فقالت إنها ترى وجوب تيسير التحقيقات الوطنية والملاحقات على أساس مبدأ التكامل الوارد في نظام روما الأساسي، بالعمل بوجه خاص

على تعزيز الآليات الوطنية والقدرات القضائية الوطنية. وقد تصرفت وحدة الاستجابة السريعة بشكل عاجل في عدد كبير من حالات الأزمة، وساعدت على سرعة تطبيق قرارات ومقررات عديدة لمجلس حقوق الإنسان، بناء على طلب البلدان وبعثات السلام التي تعزز التعاون معها.

٦٧ - وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحته فلسطين ومصر والجمهورية العربية السورية والسويد بشأن خلو تقرير السيدة بيلاي من الإشارة إلى تقرير غولدستون، قالت إن مجلس حقوق الإنسان اتخذ القرار دإ-١/١٢ بشأن هذه المسألة، الذي ستنظر فيه الجمعية العامة، وإنها لم تشأ التعدي على اختصاصاته. وترى أن تقرير بعثة تقصي الحقائق يتضمن توصيات هامة ترمي إلى وضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع، وأنه ينص على تعويضات للضحايا، ويتضمن أحكاما لمنع تجدد الانتهاكات. وقد أعلنت مرارا أنها تود أن يتحمل الجناة مسؤولية أعمالهم، وهي تؤيد توصيات بعثة تقصي الحقائق، وتؤكد مجددا أن المساءلة يجب ألا تنحّى باسم عملية السلام، وأنها لا يمكن أن تُفصل عن هذه العملية. وأعربت عن اغتباطها باعتماد مجلس حقوق الإنسان لتوصيات التقرير، وتترقب باهتمام قيام الأطراف المعنية والهيئات المختصة في الأمم المتحدة بتنفيذ هذه التوصيات. وأكدت حاجة جميع الأطراف الأخرى إلى المبادرة بإجراء تحقيقات ذات مصداقية ومستقلة وشفافة في الانتهاكات المدعاة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، وفقا للمعايير الدولية. وحرصا منها على النزاهة، قالت إنها تود أن يتم تناول مواضيع المساءلة في جميع الحالات التي تقع فيها نزاعات خطيرة ويتعرض فيها المدنيون للخطر.

٦٨ - وفيما يتعلق بما طلبته الجمهورية العربية السورية من معرفة كيف يتسنى للمفوضية حماية حقوق الإنسان في الأراضي الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي، قالت المفوضة السامية إنها تعي تماما الضعف الشديد للشعوب التي تعيش تحت الاحتلال، وإنها تتمسك بضرورة التنفيذ الكامل للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقانون اللاجئين، والقانون الجنائي الدولي. إن المفوضية موجودة في هذه الأراضي وتقدم المساعدة، ولا سيما في الأرض الفلسطينية المحتلة، وستواصل العمل على حماية الأشخاص الضعاف.

٦٩ - وفيما يتعلق بالجهود التي يمكن للبلدان بذلها لمساعدة المفوضية في بلوغ أهدافها، قالت السيدة بيلاي إنها تحبذ طلب العون من الدول باستمرار، وإنها تؤيد بشدة العدالة والمساءلة على الصعيدين الوطني والدولي. ودعت البلدان إلى الاستفادة من برامج التدريب الرامية إلى تدعيم النظم القانونية. ولا غنى عن دعم الدول إذا أرادت المفوضية أن تزيد من فعاليتها. وتعتمد المفوضية على الدول الأعضاء في عدم عرقلة المساءلة بالتذرع باعتبارات سياسية. ولا بد من النزاهة عند تناول مسائل انتهاكات حقوق الإنسان، فليس هناك بلد في مأمن من هذه الانتهاكات.

٧٠ - **السيد غمباري** (المستشار الخاص بشأن ميانمار): قدم تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار (A/64/334)، وذكّر بأن الأمين العام قدم، في غضون الزيارة التي قام بها في تموز/يوليه ٢٠٠٩، مقترحات محددة إلى كبار المسؤولين في ميانمار تستند إلى برنامج النقاط الخمس السابق تحديدها. وفي هذه المناسبة أعلن الأمين العام أن على الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لإجراء انتخابات حرة وقانونية ولتشجيع التنمية، وإن كان قد دعا أيضا الأحزاب السياسية والجماعات الإثنية إلى المساهمة بشكل بناء في العملية السياسية. وفي أثناء الزيارة الممددة، وفي اجتماع ثان رفيع المستوى، خلص فريق أصدقاء الأمين العام المعني بميانمار إلى وجوب تعزيز التشاور ووحدة العمل في ثلاث نواح: حثّ ميانمار على التعاون مع الأمم المتحدة في تهيئة الظروف

اللازمة لإجراء انتخابات ذات مصداقية؛ إقناع ميانمار بالاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها الأمم المتحدة في مجال المصالحة الوطنية، واحترام حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، والتحول الديمقراطي؛ إعلان تصميم المجتمع الدولي على مساعدة سكان ميانمار في التغلب على الصعاب التي يواجهونها. وأضاف المستشار الخاص أن رئيس وزراء ميانمار أكد للأمين العام التزامه بإعداد بلده لإجراء انتخابات حرة وقانونية في عام ٢٠١٠.

٧١ - وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت منذ تموز/يوليه، قال المستشار الخاص إن الأمين العام يرى أن ميانمار، بإدانتها لداو أونغ سان سو كي، ضيعت فرصة السير في طريق الانفتاح السياسي، وإن كان يهتم بالجهود التي تتطوع الحكومة ببذلها لتجنب التوتر مع الجماعات الإثنية المسلحة. وأضاف أنه إذا كانت ميانمار قد اتخذت مؤخرا عدة تدابير تعتبر مشجعة، ولا سيما إطلاق سراح أكثر من ١٣٠ سجينا سياسيا، واستئناف المحادثات بين داو أونغ سان سو كي والحكومة، وكذلك اللقاء الذي أمكن تدبيره مع دبلوماسيين أجانب بشأن مسألة الجزاءات، فإن هذه التدابير لا تزال غير كافية بالمقارنة بالاقتراحات المحددة التي قدمها الأمين العام.

٧٢ - وسيشهد عام ٢٠١٠ مرحلة مهمة في التحول السياسي، فستتأهب ميانمار لإجراء أول انتخابات منذ ما يقرب من ٢٠ عاما. وهذه فرصة لبدء العمل الديناميكي من أجل إيجاد بلد آمن وديمقراطي ومزدهر وموحد. وأكد المستشار الخاص أن الثقة في العملية السياسية ستظل غير مؤكدة، ما لم تتخذ ميانمار تدابير للإفراج عن جميع السجناء السياسيين، ومنهم داو أونغ سان سو كي، والسماح لهم بالمشاركة الحرة في الحياة السياسية لبلدهم؛ وبدء الحوار مع المعارضة والجماعات الإثنية؛ وتهيئة الظروف الملائمة لإجراء انتخابات ذات مصداقية ودون استبعاد. إن الحاجة إلى تسوية المشاكل الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الملحة التي يجابهها سكان ميانمار تتسم بأهمية بالغة. ويمكن للحكومة أن تفعل أكثر من ذلك، بمساعدة المجتمع الدولي، لتلبية الاحتياجات الإنسانية للبلد، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والاستفادة من إمكانياتها الاقتصادية.

٧٣ - إن على ميانمار سلوك سبيل المصالحة الوطنية والتحول الديمقراطي بتشجيع احترام حقوق الإنسان والحوار والفهم المتبادل. وبالتعاون البناء مع الأمين العام في إطار بعثة المساعي الحميدة، ستؤكد ميانمار سيادتها ورغبتها في وضع التعاون مع الأمم المتحدة في قلب سياستها الخارجية. ولميانمار الآن أن تستفيد من هذا التحول السياسي لتحقيق تطلعات سكانها وتوقعات المجتمع الدولي والتجاوب مع تشجيعه.

٧٤ - **السيد يو ثونغ تون** (ميانمار): اتفق على أن الأمين العام أصاب بالإشارة في تقريره إلى اعتزام ميانمار إجراء انتخابات حرة وقانونية في عام ٢٠١٠ ونقل السلطة إلى الحكومة التي ستتشكل وفقا للدستور. وقد أُبلغ الأمين العام أيضا بالجهود المبذولة لإشراك داو أونغ سان سو كي في الحوار، وأن عدم إحراز تقدم ليس مرجعه عدم وجود إرادة لدى الحكومة. غير أن المتكلم أعرب عن أسفه لعدم الإشارة بشكل جيد إلى المسائل الأخرى الواردة في التقرير. وذكّر على سبيل المثال بأن داو سو كي استطاع الالتقاء بوزير العمل وبممثلي أستراليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، وأنه أفرج عن ٧ ١١٤ سجينا في الشهر الماضي. وأضاف أن كلمة الأمين العام بشأن قضية لمواطنة من ميانمار حكم فيها وفقا لقوانين ميانمار يمكن أن تعتبر تجاوزا لمهمة المساعي الحميدة المنوطة به، وقال أيضا إنه ليس هناك سجناء رأي في ميانمار.

٧٥ - وتتخذ الحكومة التدابير اللازمة لإجراء انتخابات حرة وقانونية. وسيُعتمد قانون للانتخابات، وستشكل بعد قليل لجنة للانتخابات. إن إجراء انتخابات تشترك فيها

أحزاب متعددة مرحلة مهمة في الانتقال صوب دولة آمنة وحديثة وديمقراطية. وفيما يتعلق بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية، فإن التقدم يتضح منذ استتباب السلام من جديد في البلد. وفي الختام قال إن ميانمار تسعى إلى تهيئة ظروف السلام والاستقرار اللازمة للديمقراطية. وحكومة ميانمار وسكانها هم الذين يقررون مصيرها. وميانمار موقنة أن الأمين العام سيستغل بعثته للمساعي الحميدة في مساعدتها على بلوغ هذا الهدف.

٧٦ - **السيد أشيكي** (اليابان): أشاد بقرار ميانمار إطلاق سراح السجناء السياسيين، وإن كان قد أعرب عن قلقه إزاء العقوبة المطبقة على داو أونغ سان سو كي. وتتمنى اليابان أن يتم الإفراج عن جميع السجناء السياسيين قبل انتخابات عام ٢٠١٠، وتعزيز نشر الديمقراطية في البلد، بمشاركة جميع الأطراف المعنية. وقال إنه لا يقلل من قيمة عمل الأمم المتحدة وجهودها في مجال الوساطة، وإن كان يرى أن للبلدان المجاورة لميانمار دورا يجب القيام به. وقال إنه يود معرفة تصور المستشار الخاص للأمين العام لتعاون الأمم المتحدة مع بلدان آسيا لتعزيز العمل الجاري في ميانمار.

٧٧ - **السيدة تايلور** (نيوزيلندا): قالت إنها تود أن تعرف المراحل القادمة لبعثة الأمين العام للمساعي الحميدة، وبخاصة متابعة الاجتماع الرفيع المستوى لفريق الأصدقاء المعني بميانمار، وهل سيقوم المستشار الخاص للأمين العام بزيارة أخرى للبلد قريبا أم لا. وسألت أيضا عما يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله للمساهمة في تخفيف التوتر بين الحكومة وجماعات التمرد المسلحة.

٧٨ - **السيدة مارتنسون** (السويد): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي، فذكّرت بأن الاتحاد كان يعرب عن قلقه بشأن ميانمار في مشاريع القرارات التي تقدم عاما بعد عام إلى الجمعية العامة، وقالت إن مشروع القرار القادم سيتناول حالة حقوق الإنسان فيما يتعلق بانتخابات عام ٢٠١٠. واستنادا إلى المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام، سألت المتكلمة عن العواقب التي يمكن أن تحدث بالنسبة إلى الانتخابات إذا لم يسنّ قانون للانتخابات، وعن مضمون هذا القانون. ولما كانت مشاركة جميع الأطراف المعنية في وضع واعتماد دستور ميانمار لم تتحقق، فإن المتكلمة سألت عما يمكن أن تفعله الحكومة لتنقيح الدستور بحيث يتسق مع المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان. وقالت أيضا إنها تود أن تعرف التدابير التي اتخذها المستشار الخاص لتنسيق أعماله مع أعمال المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار.

٧٩ - **السيد تاغله** (شيلي): قال إنه يرى، على غرار وفد ميانمار، أن سكان ميانمار هم وحدهم الذين يقررون مستقبلهم، ولكن ذلك يجب أن يتم من خلال انتخابات حرة وديمقراطية حقا. وأبدى أسفه للحكم على داو أونغ سان سو كي، قائلا إن ذلك لا يسهم في تهيئة الظروف الملائمة لإجراء انتخابات حرة وقانونية، وقال إنه يأمل أن يتغير ذلك الموقف. وسأل المتكلم عن نوع التعاون القائم على الصعيد الإقليمي. إن شيلي ترى، استنادا إلى خبرتها الشخصية، أن للمنظمات الإقليمية دورا أساسيا تؤديه في حسن سير الانتخابات.

٨٠ - **السيدة سيكاد** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الإفراج عن السجناء السياسيين أمر أساسي للمضي في المصالحة الوطنية والتحول إلى الديمقراطية. وسألت المستشار الخاص إن كان يعلم أن ميانمار تعتزم الإفراج قريبا عن مزيد من السجناء السياسيين أم لا.

٨١ - **السيدة هورسينغتون** (أستراليا): سألت المستشار الخاص عما يجب أن يفعله المجتمع الدولي لإجراء حوار بناء مع ميانمار.

٨٢ - **السيد غمباري:** رد على ملاحظات ميانمار، فذكّر بأن أحد أهداف كلمته هو بالضبط تحديث المعلومات الواردة في التقرير الموضوع قبل عدة أشهر. وكرر القول إن الأمين العام يشعر بالارتياح للتدابير التي اتخذتها حكومة ميانمار منذ زيارته الأخيرة، وإن كان ينتظر ردا على الاقتراحات المحددة التي قدمها إلى الحكومة، وخصوصا ما يتعلق منها بالانتخابات المقررة لعام ٢٠١٠، التي هي المرحلة الخامسة المحددة في خريطة الطريق ذات النقاط السبع. وستساعد توصيات الأمين العام على جعل العملية أكثر مصداقية والنتائج أكثر قبولا.

٨٣ - وفيما يتعلق بسؤال اليابان عن التنسيق بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، قال السيد غمباري إن بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة تساعد على إيجاد تنسيق وثيق مع بلدان الرابطة، بفضل اجتماعات القمة بين الأمم المتحدة وزعماء الرابطة، والمشاورات الثنائية، وعقد اجتماعات لمجموعات الفكر في نيويورك بتشجيع القادة الإندونيسيين. وذكّر أخيرا بأن فريق أصدقاء الأمين العام المعني بميانمار عقد تسعة اجتماعات، اثنان منها على المستوى الوزاري، كان لعدة أعضاء في الرابطة اشتراك بالغ النشاط فيها.

٨٤ - وردا على سؤال نيوزيلندا، قال السيد غمباري إنه متأهب دوما للعودة إلى ميانمار لإجراء محادثات مثمرة، وأشاد بتصميم الدول المعنية الرئيسية على تشجيع هذا البلد على تنفيذ الاقتراحات المحددة للأمين العام من أجل بلوغ الأهداف المشتركة، وهي إيجاد ميانمار الموحدة والآمنة والمزدهرة والمتحولة إلى الديمقراطية، والتي تحترم تماما حقوق الإنسان لشعبها. وفيما يتعلق بالطريقة التي يمكن بها لبعثة الأمين العام للمساعي الحميدة والمجتمع الدولي خفض التوتر بين الحكومة والجماعات الإثنية المسلحة، قال السيد غمباري إنه يرى أن الإمكانية الوحيدة هي الحوار بين الحكومة والأطراف الفاعلة الأخرى.

٨٥ - وردا على سؤال ممثلة السويد، أشار السيد غمباري إلى أن الأمين العام قال بوضوح شديد لكبار زعماء ميانمار إنه كلما اعتمدت قوانين الانتخابات بسرعة، عادت الثقة سريعا وأصبحت المشاركة تلقى التشجيع. وقد اجتمع لهذا الغرض مع ممثلي ١٠ أحزاب سياسية مسجلة في ميانمار، وطلب إليهم المساهمة بنشاط في العملية السياسية. وقال السيد غمباري إنه سيكون من المفيد تحاور الحكومة وجماعات المعارضة وجميع الأطراف المؤثرة لتهيئة الظروف المناسبة لإجراء انتخابات حرة وقانونية، والتداول بشأن الدستور وتعديلاته المقبلة وكل القضايا السياسية بوجه عام.

٨٦ - وفيما يتعلق بالتنسيق مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، قال إنه بمقتضى قرار الجمعية العامة ٢٤٥/٦٣، الذي يأذن للأمين العام بمواصلة مساعيه الحميدة، فإنه هو والمقرر الخاص يحتفظان بعلاقات وثيقة، ويتبادلان وجهات النظر قبل كل زيارة لميانمار وفي أثنائها وبعدها.

٨٧ - وعن سؤال ممثلة الولايات المتحدة بشأن احتمال الإفراج عن مزيد من السجناء السياسيين، قال السيد غمباري إنه يرى أن هذا السؤال يجب أن يوجه إلى ممثل ميانمار، فليس لديه هو أي معلومات أخرى بهذا الشأن غير أن ميانمار تصدر بشكل دوري قرارات عفو عن السجناء السياسيين.

٨٨ - وأخيرا رد السيد غمباري على سؤال لأستراليا، فقال إنه لا يفتأ يدعو إلى التعاون بين المجتمع الدولي وحكومة ميانمار لتعزيز الأهداف المشتركة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.